



مركز فيصل للدراسات والبحوث الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies

محلقة الذخائر السائتة اللغوية

المجلد السابع والعشرون - العدد الرابع (شوال - ذو الحجة ١٤٤٦هـ / أبريل - يونيو ٢٠٢٥م)

فصلية محكمة تعنى بدراسة النحو والصرف واللغويات والعروض

■ التَّسْوِيَةُ مَظَاهِرُهَا وَأَثَرُهَا فِي النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ
دراسة تداولية

■ النِّقْدُ النَّحْوِيُّ عِنْدَ الصَّفْدِيِّ فِي كِتَابِهِ: «غَيْثُ الْأَدَبِ»
جمعاً ودراسة

■ أَسْمَاءُ أَوْدِيَّةٍ عَالِيَةٍ نَجَدٍ فِي الشَّعْرِ الْعَرَبِيِّ الْقَدِيمِ
دراسة لغوية

■ التَّحْدِيثَاتُ اللَّغَوِيَّةُ الْمَعَاصِرُ

■ تَعَالِيْقٌ عَلَى كِتَابِ الْعَرُوضِ لِلرَّبَّعِيِّ (ت ٤٢٠هـ)
بتحقيق: محمد أبو الفضل بدران
منشورات المعهد الألماني للأبحاث الشرقية،
بيروت، (ط١/٢٠٠٠م)

رئيس التحرير
تركي بن سهو العتيبي
مدير التحرير
عبد العزيز بن علي الغامدي

مجلة الدراسات اللغوية



فصلية محكمة تصدر عن مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية

ترخيص وزارة الإعلام: ٤٧٠٩/أ/د
ردمدم: ٨٥١٣-١٣١٩ الإيداع: ٢٠/٩٨٢

المجلد السابع والعشرون - العدد الرابع
(شوال - ذو الحجة ١٤٤٦هـ / أبريل - يونيو ٢٠٢٥م)

٥

• التَّسْوِيَةُ مَظَاهِرُهَا وَأَثَرُهَا فِي النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ
دراسة تداولية
أفراح بنت علي المرشد

٣٣

• النِّقْدُ النَّحْوِيُّ عِنْدَ الصَّفْدِيِّ فِي كِتَابِهِ: «غَيْثُ الْأَدَبِ»
جمعاً ودراسةً
أحمد بن عبدالله القشعبي

٧٩

• أَسْمَاءُ أُودِيَّةٍ عَالِيَةِ نَجْدٍ فِي الشَّعْرِ الْعَرَبِيِّ الْقَدِيمِ
دراسة لغوية
لمياء بنت حمد العقيل

١٥٥

• التَّحَدِّياتُ اللُّغَوِيَّةُ الْمَعَاوِرَةُ
سمر روجي الفيصل

٢٢١

• تَعَالِيْقٌ عَلَى كِتَابِ الْعَرُوضِ لِلرَّبِيعِيِّ (ت ٤٢٠هـ)
بتحقيق: محمد أبو الفضل بدران - منشورات المعهد الألماني
للأبحاث الشرقية، بيروت، (ط١/٢٠٠٠م)
عمر خلوف

المحتويات

مجلة الدراسات اللغوية
ص.ب. ٥١٠٤٩ الرياض ١١٥٤٣ المملكة العربية السعودية - ناسوخ ٤٦٥٩٩٩٣
Journal of Linguistic Studies
P.O. Box 51049 Riyadh 11543 Saudi Arabia - Fax:4659993
البريد الإلكتروني
Arabic1433@kferis.com Arabic1433@gmail.com

عنوان المراسلة

هيئة التحرير:

سيف بن عبد الرحمن العريفي
عبد الرحمن بن محمد العمار
فريد بن عبد العزيز السليم

الهيئة الاستشارية للتحرير:

- إبراهيم بن سليمان الشمسان أستاذ النحو في جامعة الملك سعود.
- بدر بن محمد الجابري أستاذ النحو في الجامعة الإسلامية.
- سعد عبدالعزيز مصلوح أستاذ اللسانيات في جامعة الكويت.
- عبدالرزاق بن فراج الصاعدي أستاذ علم اللغة في الجامعة الإسلامية.
- عبدالله صالح بابعير أستاذ النحو في جامعة حضرموت.
- عياد بن عيد الثبيني أستاذ النحو في جامعة أم القرى.
- فايزة بنت عمر المؤيد أستاذ النحو في جامعة الإمام عبدالرحمن الفيصل - الدمام.
- محمد بن يعقوب تركستاني أستاذ علم اللغة المتفرغ.
- محمود أحمد السيد نحلة أستاذ العلوم اللغوية في جامعة الإسكندرية.
- مسعود صحراوي أستاذ اللسانيات في جامعة الأغواط بالجزائر.

ضوابط النشر:

- ١- أن يكون البحث ضمن اختصاصات المجلة، وهي الدراسات النحوية والتصريفية واللغوية واللسانية والعروضية.
- ٢- أن يكون البحث متمماً بالأصالة، وفيه جدة وابتكار.
- ٣- ألا يزيد البحث على خمسين صفحة متضمناً ملخصاً له.
- ٤- إرسال نسختين من البحث إحداهما بصيغة Word والأخرى بصيغة pdf على بريد المجلة المذكور على غلاف المجلة.
- ٥- ألا يكون البحث منشوراً، أو مستلاً من عمل علمي سابق، أو مقدماً للنشر في مجلة أخرى.
- ٦- دقة التوثيق والتخريج، وأن تكون هوامش كل صفحة أسفلها.
- ٧- أن يكون البحث مديلاً بالمراجع كاملة البيانات.
- ٨- أن يكون البحث باللغة العربية.
- ٩- يلتزم الباحث بمراجعة بحثه وتصحيحه من الأخطاء اللغوية والكتابية بعد قبوله.
- ١٠- البحوث المقدمة للنشر ما لم ترد من المحكمين والمقبولة والمنشورة لا يجوز نشرها بغير إذن سابق من المجلة.

كل ما ينشر في المجلة يعبر عن رأي كاتبه

أولاً : البحوث والدراسات

التسوية مظاهرها وأثرها في النحو العربي
دراسة تداولية

إعداد:

أفراح بنت علي المرشد

قسم اللغة العربية وآدابها، كلية اللغات والعلوم الإنسانية، بريدة،
جامعة القصيم، المملكة العربية السعودية

• الملخص:

يقوم هذا المقال على تحديد العمل المتضمن في القول في مقولة التسوية، وتؤكد الدراسة أن معنى التسوية متحقق بالمواضعة وليس من القرائن المستفادة من خارج النص، كما تؤكد تحقق معنى التسوية بالكلمات التي تعجم الصدر مع التركيب بالعطف، وتكمن أهميّة دراسة العمل القولي في هذه الورقة في أمور ثلاثة: يتمثل الأمر الأوّل في الربط بين العمل المتضمن والقواعد النحويّة المسيّرة لهذا العمل اللغوي، والأمر الثاني في تجويز الدراسة العطف بـ(أو) الذي كان من الأخطاء المنسوبة للفقهاء وتبين صحة العطف به، أمّا الأمر الثالث فيظهر في مخالفة التسوية لمعنى الهمزة بخروجها من معنى الطلب إلى معنى الخبر.

الكلمات المفاتيح: التسوية، العمل المتضمن في القول، التداولية، التركيب، الخبر.

مدخل:

تنطلق هذه الدراسة من أقوال النحاة بأن تركيب الكلام المختلفة تتعدّد معانيها بتعدّد صورها، وأنّ صدر الكلام هو المولد للمعاني، ونظراً لوجود بعض المعاني التي تشترك في الصدر وتتناوبها جملة من المعاني كما في همزة الاستفهام، التي تخرج للإنكار، والتّفي، والتّقرير، والتّهكم، والتّشويق، والتّسوية وغيرها من المعاني الثّواني التي كثيراً ما درست في كتب البلاغة، سأقف في هذا البحث على معنى واحد منها؛ فاصطفيْتُ «التّسوية مظاهرها وأثرها في النّحو العربي» لننظر في هذا المعنى: هل يفهم من المقام؟ أم أنّ للتركيب أثراً في إبراز معناها؟ وهل لهذا الخروج أثر في التركيب عند النّحاة؟ أم أنّها من المعاني البلاغيّة التي يتّصل أثرها بالمقام فتكثر دراستها في كتب البلاغة خاصّة أنّ النّحاة لم يفرّدوا لها باباً في النّحو؟

ومن هذا المنطلق ستحاول هذه الدراسة اختبار فرضيّة الأعمال اللغويّة في دراسة هذا التركيب عند النّحاة، وتسعى إلى تحقيق مجموعة أهداف سننتهي إليها بعد الإجابة عن تساؤلين يتبع كلّ منهما الآخر:

- فيم تتمثّل مظاهر التّسوية عند النّحاة؟

- ما هي الوظائف النّحويّة المتعلّقة بها؟

وينقسم هذا البحث إلى العنصرين الآتيين:

- العنصر الأوّل: أصل التّسوية عند النّحاة.

- العنصر الثّاني: الوظائف النّحويّة المتعلّقة بها.

وللإيفاء بتحليل هذين العنصرين وإجرائهما تحاول هذه الدراسة الانطلاق من حقيقة المعنى التّركيبي للتّسوية متّخذة من نظريّة الأعمال اللغويّة قالباً لتحليل الأقوال، ومن النّظريّات الحديثة وسيلة للبحث في كتب التّراث؛ حتى لا تنقطع الدّراسات السّابقة عن الحديثة مع كونها مسترسلة معها فتخرج محاسنة وتعيد تبويباته بما يتناسب مع هذا العصر.

توطئة:

تُعَدُّ التَّسْوِيَة من المظان الطَّواهر المتناثرة في كتب النَّحاة، فلم يصنَّفوا لها باباً في كتب النَّحو، بل كانت دراستهم لها متناثرة في مسائل الاستفهام، أو العطف بـ (أم) وغيرها من الحروف.

وانطلاقاً من نظريَّة الأعمال اللُّغويَّة^(١) التي ترى أنَّ صدر الكلام هو موضع يولِّد المعاني، وهو قول يتوافق مع قول سيويو^(٢) ومعظم آراء النَّحاة الذين درسوا حروف المعاني وأعطوها حقَّ الصِّدارة^(٣).

وتعتبر نظريَّة الأعمال اللُّغويَّة من النظريَّات التَّداولية التي عنيت بالمعنى، وأعدت لاستعمال اللُّغة أهميَّته في دراسة النَّظام اللُّساني^(٤)، فلا يمكن الفصل بين قواعد اللُّغة وقواعد الاستعمال، وقد كان لهذا القول صدق بين الباحثين في إعادة النَّظر في كتب التراث وقراءتها بوجه آخر، مما يمنح فرصة إعادة أقوال النَّحاة وترتيبها في ضوء ما استجد في اللُّسانيات لربط جسور الفهم بين السَّابق واللاحق.

ويرتكز البحث في دراسة التَّسوية على مكونات العمل اللُّغوي في نظريَّة الأعمال اللُّغويَّة التي انتهى إليها «جون سيرل John searle» وهي^(٥):

١. المضمون القضيوي الإحالي.

(١) انظر: أوزوالد دوكر، جان، ماري شافار، القاموس الموسوعي للتَّداولية، ص ٤٦.

(٢) سيويو، الكتاب ٢ / ٣١٨.

(٣) انظر: المالقي، رصف المباني في شرح حروف المعاني، المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، وغيرها من مؤلفات النحو التي أعطت حروف المعاني أهميَّة في توليد المعنى.

(٤) انظر: إطلاقات على النظريات اللُّسانية والدَّلالية مختارات معربة، بإشراف وتنسيق: المجدوب عز الدين، ص ٥٠٠.

(٥) انظر: القاموس الموسوعي للتَّداولية، ص ٤٦، المجدوب عز الدين، مفاهيم دلالية ولسانية لوصف العربية، ص ٤٦٨-٤٧٠.

٢. القوة المقصودة بالقول، أو العمل المتضمن في القول.
٣. التأثير بالقول، وهذا القسم إضافة لن نظر لها في البحث لكونها خارج النظام اللغوي.
- وللتمييز بينهما ينطلق «سيرل» من الشواهد التالية:
- أ. زيد يكتب كثيراً.
- ب. هل يكتب زيد كثيراً؟
- ج. اكتب كثيراً يا زيد.
- د. ليت زيدا يكتب كثيراً.

فإذا نظرنا إلى الشواهد السابقة نجد أنها تشترك في شيء يجمع بينها على رغم اختلافها في معنى الكلام الذي بنيت عليه، ففي الشاهد (أ) ورد الكلام بمعنى الإثبات، وفي (ب) بمعنى الاستفهام، وفي (ج) بمعنى الأمر، وفي (د) بمعنى التمني، ويسمى «سيرل» هذه القرائن التي تحدد المعنى (القوة المقصودة بالقول، أو العمل المتضمن في القول) ويسمى المضمون الذي لا يتغير بين الشواهد (مضموناً قضيواً)^(١).

ولا يتحقق العمل اللغوي الثاني دون الأول والعكس، وهذا المفهوم أعطى للصدر مكانه تسمى (العمل المتضمن في القول) فهو الوجه الذي يُحمل عليه معنى الكلام، أما (المضمون القضيوي الإحالي) فيراد به «حاصل احتساب العلاقة بين وحداته المعجمية ومعانيها المرجعية الإحالية»^(٢)، وسيُعتمد في هذا البحث هذان المفهومان في تحليل معنى التسوية، وعند النظر في أقوال النحاة التي تناظرها أو تخالفها.

(١) انظر: مفاهيم دلالية ولسانية لوصف العربية، ص ٤٦٨، ٤٦٩.

(٢) الميغري، أفعال القول في العربية خصائصها التركيبية والدلالية والتداولية، ص ٦٩.

أولاً: مظاهر التسوية عند النحاة:

اختلفت آراء النحاة في المعنى الذي جاء منه معنى التسوية: هل هو من المعاني الثواني للهمزة، أم أنه معنى جاء من غير الهمزة؟ ويمكن عرض هذه الآراء والحجج في الآتي:

- الرأي الأول:

رأى جمع من النحاة أن التسوية معنى من المعاني الثواني للهمزة الاستفهام، والحقيقة أن هذا الرأي هو الأشهر الذي عرف في كتب النحو التعليمية، التي اعتمدت على الألفية وغيرها^(١).

ومن القائلين بمجيء المعنى من الهمزة «ابن السراج» وعلل نسبة التسوية للهمزة بوجود معنى التسوية في الاستفهام قبل خروجه إلى معنى التسوية فقط وذلك قولك: أزيد عندك أم عمر؟ فهما مستويان في الجهل فلا يعلم أزيد كائن عندك أم عمر^(٢). كما لم يكتف «ابن السراج» بحصر التسوية في الهمزة فقط بل جعلها تتحقق بأداة الاستفهام (هل) تحققها بالألف فأدخل قولهم: ما أدري هل تأتينا أو تحدثنا؟ في التسوية^(٣)، وتوسع في إسقاط معنى التسوية على حرفي الاستفهام.

أمّا «السهيلي» فلم يعتد بالتسوية بل وصفها بهمزة الاستفهام وإن دخلها معنى التسوية؛ لأنهم لم تزل عن المعنى الذي وضعت له^(٤)، وردّ قول من سماها بهمزة التسوية فقال: «فلا تسمى الألف ألف التسوية، كما فعل بعضهم. ولكنّ (ألف) الاستفهام بالمعنى الذي وضعت له»^(٥).

(١) انظر: مغني اللبيب عن كتب الأعراب ١ / ١٧.

(٢) انظر: ابن السراج، الأصول في النحو ١ / ٣٦٧.

(٣) انظر: المصدر السابق ٢ / ٢١٤.

(٤) انظر: السهيلي، نتائج الفكر ١ / ٣٦٧.

(٥) المصدر السابق ١ / ٣٣٣، ٣٣٤.

كما ذكر «المرادي» أنّ همزة الاستفهام ترد لمعان مختلفة وأورد منها معنى التّسوية، وذلك قوله: «جرت التّسوية بلفظ الاستفهام»^(١) يعني الهمزة، وهو بهذا الرّأي جعل التّسوية فرعاً من أصل الهمزة^(٢).

- الرّأي الثّاني: وهو على ثلاثة أقوال:

(أ) القول الأوّل:

ويرى أصحابه أنّ التّسوية وإن تضمّنت المعنى الأصلي لحرف الاستفهام فقد خرجت لباب آخر^(٣)، كما خرج الاختصاص من باب النّداء، وهو قول «سيبويه» وذلك في قوله: «هذا باب ما جرى على حرف النّداء وصفاً له، وليس بمنادى ينبّه غيره، ولكنّه اختصّ كما أنّ النّداء مختص بين أمته لأمرك ونهيك أو خبرك؛ فالاختصاص أجرى هذا على حرف النّداء، كما أنّ التّسوية أجرت ما ليس باستخبار ولا استفهام على حرف الاستفهام لأنّك تسوي فيه كما تسوي في الاستفهام، فالتّسوية أجرته على حرف الاستفهام، والاختصاص أجرى هذا على حرف النّداء»^(٤)، وهنا بيّن «سيبويه» من خلال هذا القول أنّ خاصية الاستفهام نزع من الهمزة وبقي فيها معنى التّسوية متأسلاً، كما نزع في باب الاختصاص معنى التّنبيه، وبقي فيها معنى الاختصاص الذي هو أصل في الياء^(٥)، وتبعه «المبرد» في كون الهمزة لم تكن للاستفهام وذلك قوله بعد أن أورد الهمزة مع الكلمات التي تحقق معنى التّسوية فقال: «فالتّسوية أجرت عليه هذه الحروف، إذ لا تكون إلا للتّسوية»^(٦)، فرأى أنّه لا يُسمّى استفهاماً وإن أجرى على الحرف.

(١) انظر: الجنى الداني في حروف المعاني ص ٣١، ٣٢.

(٢) المصدر السابق ص ٣٢.

(٣) انظر: الكتاب ٢ / ٣١٨، ٢ / ٢٣٢، المبرد، المقتضب ٣ / ٢٧٢، ٢٨٧، الأصول في النحو ١ / ٣٦٧.

(٤) الكتاب ٢ / ٢٣٢.

(٥) المصدر السابق ٣ / ١٧٠، فذكر أن (أيها وأيتها) أجريت في باب الاختصاص ونزع منها معنى النداء.

(٦) المقتضب ٣ / ٢٧٢.

ب) القول الثاني:

نسب التسوية إلى سواء، أو ما يعادلها، ومن أصحاب هذا القول «الصَّبَّان» وذلك قوله: «واعلم أنَّ الظَّاهر أنَّ التسوية في قولنا: سواء علي أقيمت أو قعدت، مدلولة لسواء لا للهمزة، وفي قولنا: ما أبالي أقيمت أم قعدت، مستفادة من ما أبالي لا من الهمزة؛ فتسميتها همزة التسوية لوقوعها بعد ما يدلُّ على التسوية، وانظر ما مدلول الهمزة حقيقة ولعلها لتأكيد التسوية فتدبر»^(١)، وهو بهذا القول يردُّ معنى التسوية إلى المعنى المعجمي المستفاد من كلمة (سواء) وما يعادلها الواقعة في صدر الجملة، والهمزة لتأكيد التسوية وأراد «الصَّبَّان» بهذا القول الردَّ على مصنفه وابن هشام اللذين نسبا الهمزة للتسوية.

ج) القول الثالث:

ردُّ أصحاب هذا القول معنى التسوية إلى التركيب وليس إلى الهمزة وحدها، ومن أصحاب هذا الاتجاه «السَّهيلي» في كتابه «نتائج الفكر». واعترض على نسبة التسوية للهمزة، وذلك في قوله: «فإن قيل: فما بال الاستفهام في هذه الجملة، والكلام خبر محض؟ قلنا: الاستفهام مع أم يعطي معنى التسوية، فإذا قلت أقيم زيد أم قعد؟، فقد سوَّيت بينهما في علمك، فهنا جواب فيه مفتح»^(٢)، وكذلك قال به «ابن الحاجب» في تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَسَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾^(٣). فقد بينَّ أنه عدل عن المصدر إلى الفعل تقويةً لمعناه؛ «فإنَّ همزة الاستفهام وأم نصُّ في استواء ما وقع بعدهما، فلما قصد إلى تقدير معنى الاستواء استعمل ذلك اللفظ مجرداً عن معنى الاستفهام منقولاً للاستواء خاصَّةً، وهم ينقلون الكلام وإن كان في الأصل المعنى إلى معنى آخر لأجل بعض

(١) الصَّبَّان، حاشية الصبان على شرح الأشموني ومعه شرح شواهد العيني ٣/ ١٤٦.

(٢) نتائج الفكر ص ٣٣٣، ٣٣٤.

(٣) سورة يس، الآية: ١٠.

ذلك المعنى»^(١)، وتبعه «الرّضي» في هذا بأنّ دلالة الجملة على التّسوية جاءت من الهمزة و(أم)^(٢).

ويمكن تحليل هذه الأقوال وتصنيف بعض النّحاة لها بأنّها معنى ثانوي من معاني الهمزة، أو معنى مستفاد من سواء أو من التركيب، وذلك من خلال تتبع الألفاظ التي يمكن أن يرد فيها معنى التّسوية.

ثانياً: الألفاظ التي ورد فيها معنى التّسوية:

وقع معنى التّسوية كثيراً بعد (سواء) وهو الأشهر فيها والأكثر، نحو:

١. سواء عليّ أذهبت أم مكثت.
 ٢. قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾^(٣)، فهذه الألف ألف الإيجاب لا ألف الاستفهام^(٤).
 ٣. ﴿قَالُوا سَوَاءٌ عَلَيْنَا أَوَعَظْتَ أَمْ لَمْ تَكُنْ مِنَ الْوَاعِظِينَ﴾^(٥) وقعت الهمزة بعد لفظه (سواء) فحينما أراد أن يبين قلّة اعتدادهم بوعظ الرّسول ساوى بين الوعظ الذي هو الفعل وعدم كونه من أهل الوعظ، وهذا أبلغ من قوله (أم لم تعظ)^(٦).
 ٤. ومنه قول زهير بن أبي سلمى:
- سَوَاءٌ عَلَيْهِ أَيَّ حِينٍ أَتَيْتَهُ أَسَاعَةً نَحْسٍ تُتَقَى أَمْ بِأَسْعَدٍ^(٧)

(١) ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل ١/ ١٩١.

(٢) انظر: ابن مالك، شرح الكافية الشافية ٤/ ٤١٣.

(٣) سورة البقرة، الآية: ٦.

(٤) انظر: الفراهيدي، الجمل في التحو ١/ ٢٦٥.

(٥) سورة الشعراء، الآية: ١٣٦.

(٦) انظر: الزمخشري، الكشف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ٣/ ١٢٢، أبو حيان، تفسير البحر المحيط ٧/ ٣٢.

(٧) بيت من الطويل، وهو في ديوان زهير بن أبي سلمى ص ٢٥ المبرّد، المقتضب ٢/ ٢٨٨، المالقي، رصف المباني ص ١٣٦.

صوّر الشاعر كرم ممدوحه باستواء حال العطاء في السّعة والقلة، فلا
تجد التّشاؤم عنده سواء أجمتّه في وقت نحس أم سعد.

وتقع التسوية -أيضاً- بلفظ (ما أبالي)^(١)، نحو:

١. ما أبالي أذهبت أم مكثت؛ أي: ما أبالي أيّ ذلك كان، فاستوى
عندي ذهابك ومكوثك.

٢. ما أبالي أذهبت أو جمّت^(٢).

٣. ومنه قول حسان بن ثابت:

ما أبالي أنّب بالحنّ تيسُّ أم لحاني بظهرٍ غيبٍ لئيم^(٣).

الشاعر في هذا البيت يبيّن أن صوت التيس عند هياجه وإزعاجه له،
وشتم اللئيم في غيبته سيّان، لا يبالي أيّ الفعلين كان.

٤. ومنه (لا أبالي) في قول عباس بن مرداس^(٤):

أشدُّ على الكتيبة لا أبالي أحتفي كان فيها أم سواها^(٥).

(١) انظر: المبرد المقتضب ٢/٢٩٩، ابن السراج، الأصول ٢/٢١٣-٢١٤، ابن يعيش، شرح المفصل ١/٩٣،
ابن الحاجب، الأمالي ٢/٧٤٧، المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٢/١٠٠٦.

(٢) انظر: الجمل في النحو ١/٣٤٠.

(٣) بيت من الخفيف، وهو في ديوان حسان بن ثابت، ص ٢٢٣، وسيبويه، الكتاب ٣/١٨١، أمالي ابن
الحاجب ٢/٧٤٦، البغدادي، خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب ١١/١٥٥. والحنّ: ما غلظ من
الأرض، ولحاني: شتمني.

(٤) هو عباس بن مرداس بن أبي عامر بن جارية السلمية، يُكنّى بأبي الهيثم، وقيل: يكنى بأبي الفضل، كان
شاعراً حسناً، وشجاعاً معروفاً، وهو ممن حرّم الخمر في الجاهلية، أسلم قبل الفتح وحسن إسلامه، وهو
من المؤلفة قلوبهم، قدم أواخر حياته دمشق وابتنى بها داراً. انظر: الجزري، ابن الأثير، أسد الغابة في
معرفة الصحابة ٣/٦٧-٦٨.

(٥) بيت من الوافر، وهو في ديوان العباس بن مرداس، ص ١١٠، ابن مالك، شرح التسهيل لابن
مالك ٣/٣٧٧، ابن مالك، شرح الكافية الشافية ٣/١٢٥٢، البغدادي، خزنة الأدب ولب لباب
لسان العرب ٤/٣٦٧.

عبر الشاعر عن شجاعته في الإقدام على الحرب فهو يُقدم على قتال الجيش وقد استوى عنده الموت أو البقاء.

٥. ومنه قول متمم بن نويرة^(١) في رثاء أخيه:

ولستُ أبالي بعد فقدي مالِكاً
أموتِي ناءٍ أم هو الآن واقعٌ^(٢)

وفي هذا المقام عبر متمم عن هوان الحياة عنده ومغادرة هذه الدنيا بقوله: لا أبالي أموتِي واقع الآن أم هو بعيد الوقوع.

ومن الألفاظ التي وقعت فيها التّسوية (ليت شعري)^(٣)، نحو:

١. وليت شعري أقام زيدٌ أم قعد.

٢. ليت شعري أعبدُ الله ثمَّ أم زيدٌ.

٣. وليت شعري ألقيت زيدا أو عمراً^(٤).

ومن الألفاظ التي تدلّ على التّسوية (ما أدري)^(٥):

١. ما أدري أقام زيد أم قعد.

(١) هو متمم بن نويرة بن جمرّة بن شداد من بني يربوع، يُكنى أبا نهشل، قتل خالد بن الوليد أخاه مالِكاً في حرب المرتدين فرثاه بقصيدة منها هذا البيت، وكان عمره $\frac{2}{1005}$ قد أنكر قتله، وصفح أبو بكر $\frac{1}{203-204}$ ، الدارقطني: أبو الحسن، المؤتلف والمختلف ١/ ٣٣٩.

(٢) بيت من الطويل، وهو في شرح الكافية الشافية، لابن مالك $\frac{3}{1412}$ ، شرح التسهيل، لابن مالك $\frac{3}{360}$ ، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك $\frac{2}{1005}$ ، مغني اللبيب $\frac{1}{41}$.

(٣) انظر: الكتاب $\frac{1}{236}$ ، المقتضب $\frac{2}{53}$ ، الأصول $\frac{2}{58}$ ، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك $\frac{2}{1005}$.

(٤) انظر: الكتاب $\frac{3}{170}$.

(٥) انظر: سيبويه، الكتاب $\frac{2}{232}$ ، $\frac{3}{181}$ ، ابن السراج، الأصول $\frac{2}{213}$ ، السيرافي، شرح كتاب سيبويه $\frac{8}{41}$ ، الفارسي، التعليقة على كتاب سيبويه $\frac{2}{280}$ ، ابن يعيش، شرح المفصل $\frac{1}{93}$.

٢. ومنه قول الحكم الخضري^(١):

فَوَاللَّهِ مَا أَدْرِي أَرَزِدَتْ مَلَا حَةً وَحُسْنًا إِلَى النَّسْوَانِ أَمْ لَيْسَ لِي عَقْلٌ^(٢)

أراد الشاعر أن يعبر عن شدة حيرته في حبه لهذه المرأة بقوله: إنه لا يدري ميل قلبه إليها أهو حُسنٌ تميزت فيه عن نساء الدنيا كلها، أم أنه نجبول العقل في افتتانه بها.

٣. ومنه -أيضاً- (إن أدري) على أن (إن) نافية كما في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ أَدْرِي أَقْرَبُ مَا تُوعَدُونَ أَمْ يَجْعَلُ لَهُ رَبِّي أَمَدًا﴾^(٣). فعبر عن جهل الرسول بيوم الوعيد، باستواء قرب اليوم وبعده في عدم علمه، كما يستوي الأمران في قولنا: ما أدري أفعل أم لم يفعل.

وقد يقع التعبير بـ (لا أدري) أو (ما أدري) إذا لم يعتد المتكلم بالفعل الذي فعله المتكلم لأنه فعله على وجه السرعة وكأنه لم يقع من سرعته، ولم يحصل التعيين للمخبر، وذكر الخليل ذلك في قوله: «وتقول ما أدري أأذن أو أقام، إذا لم تعتد بأذانه ولا إقامته لقرب ما بينهما، أو لغير ذلك من الأسباب» يقول «أبو علي الفارسي»: «إذا قال: لا أدري أقام أم قعد، وأراد أن يصف أن فعله لم يطُل كأنه ساعة قام قعد، أو ساعة قعد قام، فإنه قد علم من المخبر عنه فعل.. إلا أنه لما كان قليلاً جعله بمنزلة ما لم يكن ولم يعلم»^(٤).

(١) هو الحكم بن معمر بن قنبر بن جحاش الخضري، شاعر إسلامي، عُرف بكثرة الهجاء، والسجع في شعره، كانت بينه وبين ابن ميادة مهاجاة ومواقف غلبه في أكثرها ابن ميادة. انظر: الحموي، ياقوت، معجم الأديباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب ٣/ ١١٩١.

(٢) بيت من الطويل، ورد في البكري، سمط اللآلي شرح أمالي القالي ١/ ١٦، المرزوقي، شرح ديوان الحماسة ٣/ ١٣١٧.

(٣) سورة الجن، الآية: ٢٥.

(٤) التعليقة ٢/ ٢٨٠.

ومن الألفاظ التي تقع بعدها التّسوية (لا أعلم)، (وقد علمت) بالتّقي والإثبات، نحو:

١. لا أعلم أزيد في الدار أم عمرو^(١).

٢. قد علمتُ أزيدُ ثمَّ أم عمرو.

إذا «أردت أن تُخبر أنّك قد علمت أيّهما ثمَّ، وأردت أن تسوي علم المخاطب فيهما كما استوى علمك في المسألة حين قلت: أزيد ثمَّ أم عمرو»^(٢)، ويرى «الرّضي» أنّ التّسوية لا تقع بعد (ما أدري) و(لا أعلم) يقول: «وأما مجيء الهمزة و(أم)، أو الهمزة و(أو) بعد باب: دريت وعلمت، نحو: ما أدري أزيد عندك أم عمرو، ولا أعلم أزيد عندك أم عمرو، فليس من هذا الباب، إذ لا معنى للشّروط فيه»^(٣)؛ لأنَّ نحو: سواء عليّ أقمت أم قعدت، بمعنى: إن قمت أو قعدت فالأمران سواء، ولا يتحقق ذلك في (ما أدري)، فلا يقال: إن قمت أو قعدت ما أدري.

بعد تأمل التّراكيب السّابقة نلحظ أنّها مشتركة في تركيب معين مضبوط يتمثل في:

كلمة في صدر الجملة + همزة الاستفهام + الجملة الفعلية أو الاسمية + حرف العطف + الجملة الفعلية أو الاسمية.

فالكلمات التي عجمت الصّدر فيما سبق:

١. سواء: ومعناها الاعتدال، والاستواء، والتّمائل فيقال: استوى الشّيء: اعتدل والاسم السّواء. يقال: سواء عليّ أقمت أم أقعدت. فلان وفلان سواء أي متساويان، واستوى الشّيئان وتساويا: تماثلا^(٤).

(١) انظر: السّيرافي، شرح كتاب سيبويه ١١/١١٩، عبد الحميد، محمد محيي الدين، عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك «الشرح الكبير» ٣/٣٢٨.

(٢) سيبويه، الكتاب ١/٢٣٦، ٢٣٧.

(٣) الرضي، شرح الكافية ٢/١٣٤٥.

(٤) انظر: الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ٦/٢٣٨٤ مادة (سوا)، ابن منظور، لسان العرب ١٤/٤٠٨.

٢. ما أبالي: لا أهتمّ به ولا أكثرث له^(١).

٣. ليت شعري: ليتني علمت^(٢).

٤. لا أدري: لا أعلم^(٣).

٥. علم: عرف ودرى^(٤)، وهو مرادف للمعنى السابق.

يظهر هنا أنّ العمل المتضمن في القول الذي تضمّن معنى التسوية هو لفظ (سواء) وهي أمّ الباب والأكثر وروداً في هذا المعنى، وما عداها من الألفاظ بعيد عن معنى التسوية ومع ذلك أدخلها النحاة في هذا الباب، فجعلوا التسوية بعد (سواء) و (ما أبالي) و (ما أدري) و (ليت شعري) و (قد علمت) وغيرها^(٥).

إذن لم يكن اللفظ الذي عجم الصّدر وحده دالاً على معنى التسوية، فلو أدخلنا مع اللفظ الذي عجم الصّدر ولم يحمل معنى التسوية همزة الاستفهام التي عُدّت المعنى الدال على التسوية عندها نتبيّن هل تضمّنت معنى التسوية أم لا؟

فنقول:

١. ما أبالي أذهبت.

٢. وليت شعري أقام زيد.

٣. ما أدري أقام زيد.

٤. لا أعلم أزيد في الدار.

(١) انظر: الحموي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير ١/ ٦٢ مادة (بلي).

(٢) انظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ٢/ ٦٩٩، مادة (شعر).

(٣) انظر: المصدر السابق ٦/ ٢٣٣٥، مادة (درى).

(٤) انظر: المصدر السابق ٥/ ١٩٩٠، مادة (علم).

(٥) انظر: الكتاب ١/ ٢٣٦، المقتضب ٣/ ٢٧٢، ٢٨٧، الجنى الداني ١/ ٣٢، الكليات معجم في المصطلحات

والفروق اللغوية ١/ ٩٩.

معنى التَّسوية في هذه الأمثلة زال مع وجود الصَّدر وهمزة الاستفهام،
فلو أكملنا الأمثلة السَّابقة بالمذكور في الآتي من الأمثلة:

١. ما أبالي أذهبت أم مكثت.

٢. وليت شعري أقام زيدٌ أم قعد.

٣. ما أدري أقام زيد أم قعد.

٤. لا أعلم أزيد في الدار أم عمرو.

تبين عودة معنى التَّسوية بعد تركيب الجملة، فوجود حرف العطف بين
الجملتين أعاد لها التَّسوية معنى أساسياً، ويمكن القول في هذا المقام إنَّ للصَّدر
مع التركيب أثراً في أداء معاني الكلام، وهو ما يظهر في قول سيبويه: «وإذا قلت:
ما أبالي أذهبت أم مكثت هو في موضع: ما أبالي واحداً من هذين. وأنت لا تريد
أن تقول في الأول: لأضربن هذين،... ولكنك إنَّما تريد أن تقول: إنَّ الأمر يقع
على إحدى الحالين. ولو قلت: لأضربنَّه أذهب أو مكث لم يجوز، لأنَّك لو أردت
معنى أيهما قلت: أم مكث، ولا يجوز لأضربنَّه مكث فهذا لا يجوز: لأضربنَّه
أذهب أو مكث، كما يجوز: ما أدري أقام زيدٌ أو قعد»^(١). ففرق بين ما يعجم
الصَّدر قبل الهمزة ويفيد معنى التَّسوية مع التركيب وهو (سواء وما أبالي) وما
يكون في الصَّدر قبل الهمزة مع التركيب ولا يفيد المعنى وهو (لأضربن).

يؤدي اللفظ المعجم للصَّدر مع حرف العطف دوراً أساسياً في معنى
التَّسوية، ولو استعمل كلٌّ منهما على حدة لم يفيدا هذا المعنى. وإن حذفت الألف
التي ضُمَّن فيها معنى التَّسوية مثل:

١. سواء علي ذهبت أم مكثت.

٢. ما أبالي ذهبت أم مكثت.

(١) الكتاب ٣ / ١٨٦.

٣. وليت شعري قام زيدٌ أم قعد.
٤. ما أدري قام زيد أم قعد.
٥. لا أعلم زيد في الدار أم عمرو.

ففي الأمثلة السابقة بقي معنى التسوية على الرغم من حذف الألف ولم يختل معناها. ويمكن القول إنَّ ألف الاستفهام مؤكِّدة لمعنى التسوية وليست هي العمل المتضمن في القول.

ومن خلال ما سبق من الأمثلة يمكن القول إنَّ الأعمال المتضمنة بالقول في العربية قد تكون مركبة كما في التسوية وأن معاني الكلام تتحقق بالصّدر فقط كما هو الحال في بعض الأساليب (التنفي، الاستفهام....)، وتتحقق بالصدر مع التّركيب كما هو الحال في التسوية.

الأحكام المتعلقة بالتسوية :

أوردتُ آنفاً خلاف التّحاة في تحديد العمل المتضمن في القول، والأمثلة التي صنّفت تحت هذا الباب، وتبين فيها أن المعنى جاء من النّص وليس من خارجه، لأنّ القول هنا لا ينفصل في تفسير خصائصه التّعالقية عن النّظم الذي سمح بوجوده. ويرجح أن معنى التسوية تحقق بوجود الصّدر مع العطف مع الاختلاف في الكلمات التي عجمت الصّدر فبعضها متأصل في أداء معنى التسوية كما في كلمة (سواء)، وجاء في بعضها معنى التسوية بالتّركيب مع زيادة في المعنى الذي عجم الصّدر، فإن قال:

- لا أبالي ذهبت أم مكثت. فقد أظهر المتكلم المساواة مع عدم المبالاة.
- ليت شعري أقام زيد أم قعد. فقد أظهر المتكلم ما تمناه من زيد مع تساوي الحال التي يكون هو عليها.
- قد علمت أجد زيد أم عمرو. فقد أظهر المتكلم تحقق العلم لديه، وتسويته علم المخاطب فيها لأي غرض شاء^(١).

(١) انظر: الكتاب ١/ ٢٣٦، المقتضب ٣/ ٢٩٧، الوراق، علل النحو ١/ ٤٥٤، ٤٥٥.

هذا الاختلاف في تحديد العمل المتضمن في القول عند النّحاة وإن كان
خلافاً في ظاهره شكلياً قادهم إلى الاختلاف في الأحكام النّحوية المترتبة على
هذا القول، ومن هذه المسائل نذكر:

أولاً: دخول حرف العطف (أم) و(أو) في التّركيب، فاختلّفوا في حرف
العطف (أو) هل يجوز دخوله في التّسوية أم لا؟

اشترط النّحاة دخول (أم) المتصلة على الهمزة في التّسوية، لأنّه لا يستغني
ما قبلها عمّا بعدها، و(أم) في الكلام تكون على ثلاثة أوجه^(١):

الوجه الأوّل: متصلة.

الوجه الثّاني: منفصلة.

الوجه الثّالث: تكون بمعنى الألف واللام المخصّصتين للتّعريف ولا يقاس عليه.

وتختص التّسوية بالوجه الأوّل دون غيره، وتكون عاطفة بعد همزة
التّسوية، وتقدر بالواو فيكون التّقدير في قولهم: سواء علي قمت أم قعدت
بسواء علي قيامك وقعودك، ولا يقصد به اجتماعهما في الحال بل إفادة
التّسوية بينهما عند المتكلّم^(٢). واختير التّقدير بـ(الواو) دون غيره من حروف
العطف كـ(الفاء) و(ثم) لأنّه لا يستقيم معنى الكلام، فيكون فيه تسوية
للاوّل قبل مجيء الثّاني وهذا محال^(٣).

أما إذا كانت جملة التّسوية مصدرية بـ(سواء) فقد اختلف في العطف بـ(أو) فأجاز
«المبرد» دخولها وذلك قوله: «ويدخل في باب التّسوية مثل قولك: سواء علي أذهبت
أو جئت»^(٤)، وأجاز «السّيرافي» ذلك بشرط حذف همزة الاستفهام فقال: «وإذا كان

(١) انظر: رصف المباني ١٧٨-١٨٠، الجنى الداني ٢٠٤-٢٠٧، توضيح لمقاصد ٢/ ١٠٠٥، ١٠٠٦،
شرح التصريح على التوضيح ٢/ ١٦٩-١٧٢.

(٢) انظر: الكتاب ٣/ ١٨٠-١٨١.

(٣) انظر: ابن الحاجب، أمالي ابن الحاجب ٢/ ٧٤٥-٧٤٧.

(٤) المقتضب ٣/ ٢٨٧.